المؤتمر السنوي لعام ٢٠١٨م

مجمع اللغة العربية الأردني

اللغة العربية والفكر المعاصر:
بين التواصل والتكامل

بحوث محكمة

٩-١٠ شعبان ١٤٣٩هـ
٢٥-٢٦ نيسان ٢٠١٨م

من منشورات مجمع اللغة العربية الأردني

١٤٤٠هـ-٢٠١٨م

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أثر الفكر الأصولي والمنطق اليوناني في أصول التفكير النحوي وأدلته الكلية

(الرأي والرأي الآخر)

د. أحمد عبدالباسط

من منشورات مجمع اللغة العربية الأردني

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفهرس

- الصراع اللغوي في الجزائر وتأثيراته السلبية في تكوين الهوية الجزائرية

الدكتورة فتيحة شفيري ٧

- أثر الفكر الأصولي والمنطق اليوناني في أصول التفكير النحوي وأدلته الكلية، الرأي والرأي الآخر

الدكتور أحمد عبدالباسط ٤٣

- تحديات الهوية اللغوية العربية في ظل العولمة والتعدد اللغوي

الدكتور رضا عامر ٨٧

- التعدد اللغوي وانعكاساته على اللغة العربية والفكر والهوية الثقافية: المجتمع الجزائري أنموذجاً)

الدكتورة صحرة دحمان ١٣٩

- الازدواجية اللغوية الناتجة عن التقنية الحديثة وما أحدثته من تراكيب لغوية جديدة وأثر ذلك على الفكر والثقافة والمجتمع المصري

الأستاذ الدكتور محمد عبدالرؤوف الشيخ ١٧٥

- التداخل اللغوي في الشعر العربي المعاصر بالمغرب

الدكتور الغالي بنهشوم ٢٠٧

- المضامين الفكرية والترقي في مهارات اللغة العربية: مقاربة في الاختيار، والمعالجة، والتبعات

الدكتور موسى خوري ٢٤٥

- الاستعمار اللغوي في فلسطين، صراع الهوية بين العبرية والعربية

الأستاذ الدكتور خليل عودة ٢٨١

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- العبث الفكري في النحو العربي: دراسة في نصوص مختارة
الأستاذ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي ٣٠٥
- علوم الخط العربي: جدلية اللغة والفكر والفن
الأستاذ الدكتور إدهام حنش ٣٢٩
- الأمن اللغوي في الإعلام، جدلية العلاقة بين الدّال والمدلول
الدكتورة ميس خليل أبو زيادة ٣٦٥
- المضامين الفكرية في شبكات التواصل الاجتماعي بين البعد الميثولوجي والتوظيف الأيديولوجي
الدكتور لبصير نور الدين ٣٩٣
- وسائل التواصل الاجتماعي ومزلق (حفرة الانهدام الفكري)
الدكتورة عريب محمد عيد ٤٣١
- المضامين الفكرية في شعر حسّان بن ثابت وأثرها في تطوير اللغة الشعرية
الدكتور إسماعيل برزنجي ٤٧٥
- تلازم المعنى اللُّغوي والإبداع المفهومي في الفلسفة العربية المعاصرة
الدكتور عبدالرزاق بلعقروز ٥٠١
المرتكزات اللغوية لتنمية العربية في ضوء معطيات الفكر الحضاري المعاصر
الأستاذ حسين دراوشة ٥٣٣
- البيان الختامي والتوصيات ٥٦٥

أثر الفكر الأصولي والمنطق اليوناني في أصول التفكير النحوي وأدلته الكلية «الرأي والرأي الآخر»

الدكتور أحمد عبدالباسط

معهد المخطوطات العربية – الألكسو

الأربعاء ٩ شعبان ١٤٣٩هـ – الموافق ٢٥ نيسان ٢٠١٨م

المُلخَّص

يعرضُ هذا البحث -كما يتراءى مِن عنوانه- قضيةَ تأثيرِ علمِ أصول الفقه والمنطق اليوناني في أصول التفكير النحويّ، بحكم أسبقية التأليف فيهما على التأليف في أصول التفكير النحوي مِن ناحيةٍ، وبحكم مَا كانَ لدى مؤسّسي هذا العلمِ (أصولِ التفكير النحوي) مِن نيَّةٍ صادقةٍ وقصدٍ صريحٍ في الإفادة ممَّا وردَ في هذين الفِكْرين مِن أفكار صالحة للتطبيق على (أصول النحوِ) مِن ناحية أخرى.

وهذا التأثيرُ وإنْ ذهبَ إلى الاعترافِ به جماعةٌ مِن المتقدمين، وجمهرةٌ مِن المتأخرين، فإنَّ رأيًا آخرَ انتهضَ إلى نفي ذلك تمامًا، وقال بعدم وجود تلك الصلة الوشيجة، وذلك التأثير الظاهر، ومن هذا الرأي -أيضًا- وجدنَا مَن تزعَّمَ القول بأوليَّةِ تأثير الدرس النحويّ على غيرِه مِن التيارات الفكرية والعلوم الدينية.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مقدّمةٌ

لعلَّ مِن البدهيّ القولَ إنَّ معارفَ القدماءِ لم تكن منفصلةً بعضها عن بعض، كما لم تكن ثمةَ حدودٌ فاصلةٌ بين العلومِ بعضها عن بعض كما هو موجودٌ اليومَ؛ فلم يكن اللغويُّ بعيدًا عن علومِ الحديثِ والفقه، ولم يكن المُحدّثُ بمنأى عن أصول الفقه والقراءاتِ، ولم يكن المُفسّر بمعزلٍ عن علوم البلاغةِ والبيان.

وإذا كانَ مِن المعلومِ أنَّ علومَ اللغةِ إنما وُجِدت بادئَ الأمرِ لخدمةِ مصدري التشريع: الكتابِ والسُّنَّة، فإنَّه مِن الطبيعيِّ -أيضًا- أنْ يتأثَّرَ علماءُ العربيَّةِ بطرائقِ علماءِ الشريعةِ؛ فنراهم يُفكّرونَ في وضعِ أصولٍ للتفكير النحويّ على غرارِ أصول الفقهِ، ويركنون إلى أدلَّةٍ كليَّةٍ للنحوِ تُستنبط من خلالها الأحكام الفرعية، كما هو الحال في علم (أصول الفقه)، ويتحدَّثون عن أحوالِ مُستنبِطِ هذا العلمِ كما تحدَّثَ أصحابُ مُصطلح الحديث، ويتكلَّمون في (الاجتهاد) فيه كما تكلَّمَ الفقهاءُ، بل ويؤلفون في رجالِه ورواتِه طبقاتٍ تُشبه تراجمَ المُحدّثين[1].

وإذا كانت أُصولُ التفكيرِ النحويّ[2] قد بدأت بدايةً عربيَّةً خالصةً منذ أن «بعجَ» عبدالله بن أبي إسحاق الحضرميُّ (ت١١٧هـ)، «النحوَ، ومدَّ القياسَ، وشَرَحَ العلل»[3]، ثم تلته جهودُ بلديّيه مِن نحاة البصرة، ومِن بعدهم نحاة الكوفة؛ فإنَّ ثمةَ معارفَ جديدةً انفتحت أمامَ العقليَّة العربية عن طريق حركة الترجمةِ القوية التي ازدهرت في عهد الخليفةِ العباسيّ المأمون (١٩٨- ٢١٨هـ)، ومِن ثمَّ ظهر ما يُسمَّى بـ(المنطق الصُّوري)، في مقابل (المنطق الطبيعيّ) الذي مارسَه النُّحاةُ

---

(١) انظر: المصطلح النحوي، لعوض القوزي، ص١٧ وما بعدها.

(٢) أعني بها تلك الخطوط الرئيسة التي سار عليها البحث النحويُّ في مراحل النشأة، وما قامَ به النُّحاةُ بعد ذلك مِن محاولاتٍ لدراسة تلك الخطوط الرئيسة وتقعيدها في هيئة أدلةٍ كليَّة ينبني عليها النحو العربيُّ.

(٣) طبقات فحول الشعراء، ١/١٤.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

قرابةَ قرنٍ ونصفٍ مِن الزمان، معتمدين فيه على مَا لديهم مِن نصوصٍ عربيَّةٍ أصيلةٍ، وما مَنَحَه الله للإنسان مِن تفكيرٍ منطقيّ يعتمدُ على قوانين العقل البشريّ الطبيعية، التي لا تحتاجُ إلى برهانٍ أو دليلٍ لإثباتِ صدقِها(١).

وعلى الرغم مِن أنَّ أحدًا مِن القدماء لم ينكر تأثُّرَ أصول التفكير النحويّ بهذا **الرافد الأوَّل** -أعني أصول الفقه- ووافقَهم في ذلك جمهرةُ المحدثين، فإنَّ ثلةً مِن المُعاصرين رفضت أنْ يكونَ لأصول الفقه تأثيرٌ في الأصول النحويَّةِ، وذهبوا في ذلك إلى مذهبَيْن: الأوَّل يعترف بأسبقية التأليف في أصول الفقه، غير أن هذا لا يعني بالضرورة -من وجهة نظره- تأثيرَ المتقدّم في المتأخّر، والآخر يرى أنَّ التأليف في أصول النحو سابقٌ على التأليف في أصول الفقه، فلو كان ثمة تأثير لتأثَّر أصولُ الفقه بأصول النحو.

أمَّا **الرافدُ الثاني** -أعني المنطق الصوري اليوناني- فلم تجتمع فيه آراءُ القدماء ولا المحدثين؛ إذ انتهضَ له عددٌ غيرُ قليلٍ مِن القدماءِ، يقولون بأصالةِ التفكير النحويّ ويرفضون هيمنة المنطق الأرسطيّ، بينما نجد فريقًا آخر منهم قد وَلِعَ به، فتأثَّرَ بالمناطقةِ وخضعَ لسيطرتِهم وسلكَ مسلكَهم، لا سيما في باب الحدود، الذي يُعَدُّ مِن الأُسس الأولى التي يقومُ عليها المنطقُ. أمَّا المحدثون فقد نادى بعضُهم بهذا التأثير الأرسطي في النحو العربي منذ نشأتِه الأولى ومراحل تدوينه، وانتهاء بالتفكيرِ في وضع أصوله الكلية. بينما ذهب البعضُ الآخر إلى الاعتراف بهذا التأثُّر في مرحلة ما بعد التدوين، وذلك بدايةً مِن الربع الأخير مِن القرن الثالث وبداية الرابع الهجريين.

مِن هنا يأتي هذا البحث للوقوف على أثر هذين الرافدين في أصول التفكير النحويّ، والتعرُّف على آراء القدماء والمحدثين فيهما، ثم الخلوص إلى مجموعةٍ مِن النتائج نختم بها البحث.

---

(١) انظر: الأصول: دراسة إبستيمولوجية، ص٤٦ وما بعدها.

أولاً: أثرُ أصول الفقه في أصولِ التفكير النحوي

١/١ أسبقية التأليف

لعلَّ مِن الحقائق الأساسيَّة التي يتفقُ عليها جلُّ المؤرّخين للعلمَيْنِ القولَ بأسبقية التأليف في أصول الفقه؛ فإنَّه إذا كانت البداية الحقيقيَّةُ للتأليف في أصول النحو العربي عند ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) وكتابه (الخصائص)، وإن لم يستقلّ مؤلَّفُه هذا بمباحثِ العلمِ؛ فإنَّ البدايةَ الحقيقية للتأليف في علم أصول الفقه كانت على يدِ الإمام المُطَّلبيّ محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، وذلك في رسالتِه التي كتبها استجابةً لطلبِ المحدّث المشهور عبدالرحمن بن مهديّ اللؤلؤي (ت١٩٨هـ)، وأرسلها إليه فسُمّيت (الرسالة)[١].

كما أنَّ تطبيقَ الفقهاءِ لأصولِهم الفقهيَّةِ على المستوى العمليّ أقدمُ مِن تطبيقِ النُّحَاةِ لها؛ فإنَّ أقدمَ مَنْ يمكنُ أنْ تُنْسَبَ إليه آراءٌ في الأصولِ مِن النُّحاةِ هو عبدالله ابن أبي إسحق الحضرميُّ، المتوفَّى سنة ١١٧هـ، أي في أوائل القرنِ الثاني الهجريّ، بينما مارسَ الصحابةُ أنفسُهم تلكَ الأصولَ الفقهيَّة، وطبَّقوها في مسائلهم وقضاياهم التي تَعْرِضُ لهم، فها هو رسول الله ﷺ لما أراد أنْ يبعثَ معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن قال له: «كيف تصنعُ إنْ عرضَ لكَ قضاءٌ؟» قال: أقضي بما في كتابِ الله. قال: «فإن لم يكن في كتابِ الله؟» قال: فبسُنَّةِ رسول الله ﷺ. قال: «فإن لم يكن في سُنَّةِ رسول الله؟» قال: أجتهدُ رأيي ولا آلُو. قال: فضربَ رسول الله ﷺ صَدْري، ثم قال: «الحمدُ للهِ الذي وفَّقَ رسولَ رسولِ الله لما يُرْضِي رسولَ اللهِ»[٢].

---

(١) هناك مَن يرى أنَّ أبا حنيفة النعمان بن ثابت (ت١٥٠هـ) وصاحبيه: أبا يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، هم أوَّلُ مَنْ تكلَّموا في أصول الفقه، ثم تلاهم الشافعي. انظر كلام أبي الوفا الأفغاني في مقدمة تحقيقه لـ(أصول السرخسي)، ٣/١.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسندِه عن معاذ بن جبل، حديث رقم (٢٢٠٠٧)، ٣٣٣/٣٦.

وذكرَ الإمامُ مالك في (الموطأ) «أنَّ عمرَ بن الخطَّابِ استشارَ في الخمرِ يشربُها الرجلُ، فقال له علي بن أبي طالب ﷺ: نرى أنْ تجلدَه ثمانينَ، فإنَّه إذا شرب سكرَ، وإذا سكرَ هَذِيَ، وإذا هَذِيَ افترى، أو كما قال. فَجَلَدَ عمرُ في الخمرِ ثمانينَ»[1]. فنحن إذا سمعنا ذلك أدركنا أن الإمام عليًّا قد نهجَ في حكمه هذا منهج (الحكم بالمآل)، أو: (الحكم بسدّ الذرائعِ)، وهما مِن القواعد الأصوليَّةِ بمكانٍ[2].

وكتبَ عمر بن الخطاب ﷺ في رسالتِه في القضاءِ إلى أبي موسى الأشعري ﷺ، يؤصّل لدليلٍ أصيلٍ من أدلة أصول الفقه وهو (القياس)، فيقول: «الفهمَ الفهمَ فيما تَلَجْلَجَ في صدرِكَ ممَّا ليسَ في كتابٍ ولا سُنَّةٍ، ثم اعرفِ الأشباهَ والأمثالَ، فَقِسِ الأمورَ عند ذلك، واعمدْ إلى أقربِها إلى اللهِ، وأشبهِها بالحقِّ»[3].

١/٢ مظاهر التأثير

لا شكَّ أنَّ النُّحاةَ تأثَّروا كثيرًا بالفقهاء والأصوليين عند محاولتِهم بناءَ أدلَّةٍ كُليَّةٍ للنحوِ العربيّ، تُضاهي أدلَّةَ أصول الفقه بالنسبةِ إلى الفقه، فنهجوا نَهْجَهم، واتَّبعوا سُبُلَهم، فلا يكادُ يوجدُ علمٌ مِن العلوم الإسلاميَّة أو غير الإسلاميَّةِ تركَ مِن الأثرِ ما تركه علمُ أصولِ الفقه في أصولِ النَّحوِ.

وهذا التأثير لم يُنْكِره النُّحاةُ أنفسُهم الذين أسَّسوا لأصول التفكير النحوي، بل صرَّحوا في غير موطنٍ بأنَّ أصولَ النحوِ محمولةٌ على أصولِ الفقه؛ الأمرُ الذي

---

(١) الموطأ (رواية يحيى بن يحيى الليثي)، كتاب الأشربة (باب الحد في الخمر)، ٤٠٩/٢.

(٢) انظر: دراسة تاريخية للفقه وأصوله والاتجاهات التي ظهرت فيهما، لمصطفى سعيد الخن، ص١٥٥.

(٣) الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، ٢٠/١.

أدَّى ببعضِ المعاصرين –على سبيل المثال– إلى القولِ بأنَّ أبا البركاتِ الأنباريَّ (ت٥٧٧هـ) ليس له في ما كتبَه في أصول النَّحو في رسالتَيْه (الإغراب في جدل الإعراب)، و(لمع الأدلة) سوى سَوْق الأمثلة النحوية والصرفيَّة، وأمَّا مَا عدا هذه الأمثلة فهو مأخوذٌ مِن كتب أبي إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ) الخمسة: (اللمع في أصول الفقه)، و(شرح اللمع)، و(التبصرة في أصول الفقه)، و(الملخص في الجدل)، و(المعونة في الجدل)[١].

ويمكنُ تلمُّسُ هذا الأثر الجليّ لأصول الفقه في مظاهرَ ثلاثةٍ، هي:

أ. **الإطار العام للعلم**.

ب. **الحدود والمصطلحات**.

ج. **المنهج المُتَّبع**.

أ. **الإطار العام للعلم**: يتجلَّى ذلك في تفكير النُّحَاة ومحاولتِهم جمعَ أصول عامة للتفكيرِ النَّحوي في علمٍ مستقلّ، يهدفُ إلى تحديدِ هذه الأصولِ النحوية والتعريفِ بها لتكونَ في البحث النحوي بمثابةِ أصولِ الفقه في الدراسات الفقهيَّة: مرجعًا وملجأً للنحاة يحتكمون إليه عند الاختلاف فيما بينهم. وهو مَا أرادَه ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) عند تأليفه (الخصائص)، وصرَّحَ به في مقدّمتِه عندما قال: «وذلك أنَّا لم نرَ أحدًا مِن عُلماءِ البلدَيْنِ تعرَّضَ لعملِ أصولِ النَّحوِ على مذهبِ أصولِ الكلامِ والفقه»[٢]، وفي قولِه الآخر: «فإنَّ هذا الكتابَ ليسَ مبنيًّا على حديثِ وجوهِ الإعراب، وإنَّما هو مقامُ القولِ على أوائل أصولِ هذا الكلامِ، وكيف بُدئ وإلامَ نُحِيَ. وهو كتابٌ يتساهم ذوو النظرِ مِن: المُتكلّمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنُّحاة، والكُتَّاب، والمتأدّبين

(١) قياس العكس في الجدل النحوي، ٩٢/١. وانظر الردَّ على ذلك في: لمع الأدلة (مقدمة التحقيق)، ص٥٥–٦٠.

(٢) الخصائص، ٢/١.

التأمُّلَ له»[١].

وأقرَّ أبو البركات الأنباريُّ (ت٥٧٧هـ) بأنَّه ألَّف كتابَه (لمع الأدلَّةِ) «على حدّ أصولِ الفقه، فإنَّ بينهما مِن المناسبةِ مَا لا يخفى؛ لأنَّ النحوَ معقولٌ مِن منقولٍ، كما أنَّ الفقهَ معقولٌ مِن منقولٍ»[٢].

وصرَّحَ الجلالُ السيوطيُّ (ت٩١١هـ) بأنَّه صنَّفَ كتابه (الاقتراح) في علمٍ لم يُسبق إلى ترتيبِه، ولم يُتَقدَّم إلى تهذيبِه، «وهو أصولُ النَّحوِ، الذي هو بالنسبةِ إلى النَّحوِ كأصولِ الفقه بالنسبةِ إلى الفقه»[٣].

- ولمَّا عزمَ النُّحَاةُ على التأليفِ في أصول النَّحوِ تمثَّلوا الهيكلَ العام لكتب أصولِ الفقهِ، الذي يبدأُ عادةً بمقدّماتٍ تعريفيَّةٍ تتضمَّنُ التعريفَ بالعِلْمِ وحُدودِه، وكذا أهمَّ مَا يحتاجه الأصوليُّ في عملية الاستنباط، ثم يلي هذه المقدّمات الحديثُ مفصّلًا عن الأدلة الكليّة للفقه. فبدأ أبو البركات الأنباري كتابَه (لمع الأدلة) بفصلَيْنِ كانا كالمقدّمات في كتب أصول الفقه، تحدَّثَ في الأوَّلِ منهما عن مفهومِ أصول النَّحوِ وفائدته، وفي الثاني عن الدليل النحويّ وأصل اشتقاقِه، وعن أقسامِ أدلَّةِ النحوِ التي ارتضاها، وهي: النقلُ، والقياسُ، واستصحابُ الحال[٤].

وقدَّمَ السيوطيُّ كتابَه (الاقتراح) بمقدمةٍ ضمَّنَهَا مسائل عشرًا، ثم أفرد لكلّ دليلٍ من الأدلة الأربعةِ التي ارتضاها (السماع أو النقل، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال) كتابًا مستقلًّا. ثم تحدَّثَ عن أدلَّةٍ أقلَّ قوة وتأثيرًا، ثم جعل

---

(١) الخصائص، ٦٧/١.

(٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٨٤.

(٣) الاقتراح، ص٥.

(٤) انظر: لمع الأدلة، ص٨٥-٨٧.

كتابًا أخيرًا سابعًا في بيان حالِ المستدِلّ أو المستنبط للأحكام، وصفاتِه وشروطِه.

ب. **الحدود والمصطلحات:** لعلَّ مِن المنطقيّ أنْ يقتبسَ النُّحَاةُ حدودَ أصولِ الفقه ومصطلحاته، وأنْ يقاربوا بينها وبين حدودِهم ومصطلحاتهم التي وضعوها لأصولِهم النحوية على أساسٍ مِن التقاربِ الكائنِ حقًّا بين العلمين. وأوَّلُ ما يلفت الانتباه في هذه البابة تعريفُ النُّحاة لأصول النَّحوِ على نمطِ تعريف الأصوليين لأصول الفقهِ؛ فأصول النَّحوِ كما يراها أبو البركات الأنباري – وهو أوَّلُ تعريفٍ وصلَ إلينا– هي «أدلَّةُ النَّحوِ التي تفرَّعت عنها فروعُه وأصولُه، كما أنَّ أصولَ الفقهِ أدلَّةُ الفقه التي تفرَّعت عنها جملتُه وتفصيلُه»(١).

ولمَّا أرادَ السيوطيُّ أن يعرّفَ أصولَ النَّحْوِ تعريفًا أشملَ من تعريف أبي البركات الأنباري، الذي ركَّزَ فيه فقط على الأدلة النحوية –كانَ متأثرًا كذلك بأصول الفقه؛ فأصول النحو عنده «علمٌ يُبحث فيه عن أدلَّةِ النَّحوِ الإجمالية؛ مِن حيث هي أدلَّتُه، وكيفيَّةِ الاستدلال بها، وحالِ المُستَدِلّ»(٢). وهو تعريفٌ يشبه تمامًا تعريف الأصوليين لأصول الفقه، الذي يقول بأنَّه «أدلَّةُ الفقهِ، وجهاتُ دلالاتِها على الأحكامِ الشرعيَّة، وكيفيَّة حالِ المستدلّ بها مِن جهةِ الجملة لا مِن جهة التفصيل، بخلاف الخاصة المستعملة في آحاد المسائل»(٣).

ثم يأتي بعد ذلك عددٌ غيرُ قليلٍ مِن المصطلحات التي تأثر فيها النُّحَاة

---

(١) لمع الأدلة، ص٨٥.

(٢) الاقتراح، ص١٣.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ج١/٢٣.

بالأصوليين، مِن ذلك[١]:

- **استصحاب الحال:** وهو دليلٌ أصوليٌّ معناه: «ملازمةُ حُكمِ الأصلِ ما لم يوجد مُغيّر»[٢]، أو هو: «استدامةُ إثبات ما كان ثابتًا، أو نفيِ ما كان منفيًّا. أو: بقاءُ الأمر على مَا كانَ عليه مَا لم يوجد في غيره»[٣]. وذكر أبو إسحق الشيرازي (ت٤٧٦هـ) أنَّ (استصحاب حال العقل) طريقٌ صحيحٌ يفزعُ إليه المجتهدُ عند عدم وجودِ الدليلِ الشرعيّ[٤]. وهو الأمرُ نفسُه عند النُّحاةِ، وعرَّفَه الأنباريُّ في (الإغراب في جدل الإعراب) بأنَّه «إبقاءُ حالِ اللفظِ على ما يستحقُّه في الأصلِ عند عدمِ دليلِ النَّقْلِ عن الأَصْلِ»[٥]، أو هو -كما يعرّفُه هو أيضًا في (لمع الأدلة)-: «استصحابُ حَالِ الأَصلِ، مثل استصحاب حال الأصلِ في الأسماءِ وهو الإعرابُ، واستصحابُ حالِ الأصل في الأفعالِ وهو البناءُ، حتى يوجدَ في الأسماء ما يُوجب البناءَ، ويوجدَ في الأفعالِ ما يُوجب الإعراب»[٦].

- **الاستحسان:** مصطلح قديم قدمَ التدوين في أصول الفقه؛ فقد ذكره الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) في غيرِ موضعٍ من (الرسالة)[٧]، وتناوبَ على تعريفِه عددٌ مِن الأصوليين، منهم مَنْ رأى أنَّه «تخصيصُ العلَّةِ بمعنًى يُوجب التخصيص»، ومنهم مَنْ رأى أنَّه «تخصيصُ بعضِ الجملة بدليلٍ يخصُّها»[٨]، ومنهم مَن قال: هو «أن يعدلَ الإنسانُ عن أن يحكمَ في المسألةِ بمثلِ مَا يحكمُ به

---

(١) انظر المزيد في القسم الثاني من كتاب: مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمي، ص٦٧-٧٢.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه، ٦/٧.

(٣) الوجيز في أصول الفقه، ص٢٦٧.

(٤) انظر: اللمع في أصول الفقه، ص٢٤٨؛ وشرحه للشيرازي أيضًا، ٢/٩٨٦-٩٩٢.

(٥) الإغراب في جدل الإعراب، ص٤٦.

(٦) لمع الأدلة، ص١٦٧.

(٧) انظر: الرسالة، الصفحات: ٢٥، ٥٠٣، ٥٠٨.

(٨) اللمع في أصول الفقه، ص٢٤٤.

في نظائرها؛ لوجهٍ هو أقوى مِن الأوَّل، يقتضي العدولَ عن الأوَّلِ»[١]، كما اختلفوا -أيضًا- في حُجِّيَّتِه والأخذِ به كدليلٍ معتبرٍ[٢].

واستخدمَ ابنُ جنّي هذا المصطلحَ في كتابِه (الخصائص)، وعقد له بابًا، وذهبَ إلى: «أنَّ عِلَّتَه ضعيفةٌ غير مستحكمةٍ، إلا أنَّ فيه ضربًا مِن الاتساعِ والتصرُّفِ»[٣]. كما خصَّص أبو البركات الأنباري الفصل الخامس والعشرين من كتابِه (لمع الأدلة) للحديث عنه، وعن اختلاف الآراء في الأخذِ به بوصفه دليلاً[٤].

- **القياس بإلغاء الفارق:** ويعني عند الأصوليين: «أنْ لا يكونَ بين الصُّورتين فرقٌ [أي: بين الأصل المقيس عليه والفرع المقيس بالأصل] مؤثّرٌ في الشَّرعِ»[٥].

وتحدَّثَ السيوطيُّ عن هذا المصطلح في (**الاقتراح**)، بوصفِه مسلكًا مِن مسالكِ العِلَّةِ، وعرَّفَه بأنَّه: «بيانُ أنَّ الفرعَ لم يفارق الأصلَ إلا فيما لا يُؤثّرُ، فيلزم اشتراكُهما»، كما مثَّلَ له بـ«قياس الظرف على المجرورِ في الأحكامِ بجامع أنْ لا فارق بينهما؛ فإنهما مستويان في جميع الأحكامِ، وإنما وقع الخلافُ في هذه المسألةِ»[٦].

- **مصطلحا: العزيمة والرُّخصة:** وهما مِن أقسام الحُكْم التكليفي عند الأصوليين؛ ويعني المصطلح الأول ما طلبه الشارع أو أباحَه على وجه العموم، وأمَّا «الرُّخصة» فمصطلحٌ لِمَا أباحه الشارع عند الضرورةِ تخفيفًا عن المكلفين

---

(١) قواطع الأدلَّة في أصول الفقه، ٥٢١/٤.

(٢) انظر: التبصرة في أصول الفقه، ص٤٩٢-٤٩٥؛ وشرح اللمع للشيرازي، ٩٦٩/٢-٩٧٤.

(٣) الخصائص، ١٣٤/١.

(٤) انظر: لمع الأدلة، ص١٥٧-١٥٨.

(٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١٦٦/٣.

(٦) الاقتراح، ص٣٣٠-٣٣١.

ودفعًا للحرج عنهم[١].

وطبَّقَ السيوطيُّ هذَيْن المصطلحين في أصول النحو، فتحدث في **(الاقتراح)** عن انقسام الحكم النحوي إلى: «رُخْصةٍ وغيرها [ويقصد بها العزيمة]. والرُّخصةُ: مَا جازَ استعمالُه لضرورةِ الشّعرِ، ويتفاوت حسنًا وقبحًا»[٢].

- **كذلك نلحظ هذا التأثير** في المصطلحات المتعلّقة بالحكم، وهو أحدُ أركان القياس، فتحدَّثَ السيوطيُّ في **(الاقتراح)** عن انقسام الحكم النحوي إلى: واجبٍ، وممنوعٍ، وحسنٍ، وقبيحٍ، وخلافِ الأَوْلَى، وجائزٍ على السَّواءِ[٣]. وكلُّ هذا مصطلحات أصوليّةٌ دوَّنَها الأصوليون في كتبِهم.

ج. المنهج المتَّبع: احتذى النُّحاةُ في مؤلَّفاتِهم الأصوليَّةِ منهجَ الأصوليين مِن الفقهاء، ويُلحظ هذا في عدة ملامحَ، منها:

- استخدامُ النُّحاة لكلٍّ مِن: (استصحاب الحال)، و(الاستحسان)، و(عدم النظير)، و(العكس) أدلَّةً في تقنين الأصولِ النَّحويَّة، متأثرين في ذلك بمنهج الفقهاء والأصوليين. بل إن موقفَ النُّحاةِ منها واختلافَهم في الأخذ بها بوصفِها أدلةً لم يكن سوى انعكاسٍ لخلافِ الأصوليين في صلاحية الأخذ بها.

---

(١) انظر: الوجيز في أصول الفقه، ص٥٠.
(٢) الاقتراح، ص٥٣.
(٣) السابق، ص٤٨.

- اختلافُ النُّحَاةِ حول حُجّيةِ كُلّ مِن قياس الشَّبَه[١] وقياس الطَّردِ[٢]، مَا هُو إلا تكرارٌ لاتجاهات عُلماءِ الأصول إزاءهما[٣].
- استعارةُ النُّحَاةِ للمناهج التي طبَّقها الأصوليون في كتبِهم عند تعارضِ الأدلة والترجيح بينها؛ فكانت صورُ التعارضِ الرئيسة عندهم ثلاثًا:

أ. **تعارض النصوص.**

ب. **تعارض الأقيسة.**

ج. **تعارض النص والقياس.**

ثم لم تلبث أنْ تفرَّعت هذه الصور الثلاث عند النُّحاةِ إلى أنْ بلغت عند السيوطي اثنتي عشرة صورة، هي[٤]:

١- التعارض بين قياسَيْنِ، والأخذ بأرجحهما.

٢- التعارض بين القياس والسماعِ، والأخذ بالمنطوق المسموع وعدم القياس عليه.

٣- التعارض بين كثرة الاستعمال وقوة القياس، والأخذ بكثرة الاستعمال.

٤- معارضة مجرَّد الاحتمال للأصل والظاهر.

---

(١) هو أن يُحملَ الفرعُ على الأصلِ بضربٍ من الشَّبَهِ، غير العلّةِ التي عُلّقَ عليها الحكمُ في الأصل. ووجهُ اختلاف الأصوليّين في حُجّيتِه أنّه غير دالّ على العلّيةِ، ولأنَّ الصحابةَ لم يعملوا بالوصف الشبهي. انظر: لمع الأدلة، ص١٢٧؛ والاقتراح، ص٣٢٥-٣٢٦.

(٢) هو الذي يوجدُ معه الحكمُ، وتُفقدُ الإخالة في العلّة. ووجهُ اختلافهم في حجّيته أنَّ قومًا ذهبوا إلى أنَّ مجرد الطرد لا يُوجبُ غلبةَ الظنّ بعلةٍ جامعةٍ بين الأصل والفرع، بينما ذهب آخرون إلى أنّه نوعٌ من القياس، فوجب أن يكونَ حجَّة؛ كما لو كان فيه مناسبة أو شبهٌ. انظر: لمع الأدلة، ص١٢٩-١٣١؛ والاقتراح، ص٣٢٧-٣٣٠.

(٣) يُنظر هذا الخلاف تفصيلاً عند الأصوليين في: التبصرة في أصول الفقه، ص٤٦٠-٤٦٣؛ وشرح اللمع للشيرازي، ٨٦٤/٢-٨٧٠؛ ومبادئ الوصول إلى علم الأصول، ص٢٢٢-٢٢٣، ٢٢٦-٢٢٧.

(٤) انظر: الاقتراح، ص٤٠٣-٤٣٠.

٥- التعارض بين الأصلِ والغالب، والأخذ -على الأصحّ- بالأصلِ.
٦- التعارض بين الأصلَيْن، والأخذ بأقربهما دون الأبعدِ.
٧- التعارض بين استصحاب الحالِ مع دليلٍ آخر كالسماع أو القياس، والأخذ بالدليل الآخر.
٨- التعارض بين قبيحَيْنِ، والأخذ بأقربهما وأقلّهما فحشًا.
٩- التعارض بين المُجْمَعِ عليه والمختلف فيه، والأخذ بالمُجْمَعِ عليه.
١٠- التعارض بين المانعِ والمقتضِي، والأخذ بالمانعِ.
١١- التعارض بين قولين لعَالِمٍ واحدٍ أحدهما مرسلٌ غيرُ مقيّد بدليل، والآخر مُعلَّلٌ مقيَّد بدليل، والأخذ بما يستندُ إلى دليلٍ.
١٢- التعارض بين مذهب البصريين والكوفيين، والأخذ بمذهب البصريين لأنهم أصحُّ قياسًا.

- تأثُّرُ النُّحاة بالأصوليين في منهجهم المتَّبعِ في مباحث العلَّة: فعلى الرغم من أصالةِ العِلَّةِ في الدَّرْسِ النحويّ -والتي تُعدُّ ركنًا من أركانِ القياس النحويّ- منذ عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي (ت١١٧هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)[١]، فقد تأثَّرَ النُّحاة في فتراتٍ لاحقةٍ بما دوَّنَه الأصوليون في كتبِهم، ويمكن تلمُّسُ ذلك في:

أ. تقسيم العلَّة النحويَّة إلى (بسيطة) و(مُركَّبة): قال السيوطي في (الاقتراح): «العلةُ قد تكونُ بسيطة، وهي التي يقع التعليلُ بها من وجهٍ

(١) فقد سُئلَ الخليل بن أحمد عن العِلل التي يعتلُّ بها في النحو، فقيل له: «عن العربِ أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنَّ العربَ نطقت على سجيَّتِها وطباعها، وعرفت مواقعَ كلامها، وقام في عقولِها علله، وإنْ لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنَّه علةٌ لما علَّلتُه منه...». انظر: الإيضاح في علل النحو، ص٦٥-٦٦.

واحدٍ كالتعليلِ بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك، وقد تكون مركَّبةً مِن عدَّةِ أوصافٍ؛ اثنين فصاعدًا، كتعليل قلب (ميزان) بوقوع [الواو] ساكنة بعد كسرةٍ، فالعلَّةُ ليس مجرَّد سكونها، ولا وقوعها بعد كسرةٍ، بل مجموع الأمرين»[1].

ب. اختلافُ النُّحاة حول كون (الطرد) و(العكس) شرطًا في العلَّةِ: وقد خصَّصَ لهما أبو البركات الأنباري الفصلين: السابع عشر والثامن عشر مِن كتابِه[2] للحديث عن اختلاف النُّحاة فيهما. أمَّا السيوطيُّ فقد تحدث عن هذا الخلاف تحت عنوان: (ذكر القوادح في العلَّة)[3].

ج. اختلاف النُّحاةِ كذلك في التعليلِ بـ(العلَّةِ القاصرةِ)[4]: وقد أفردَ لها السيوطيُّ المسألةَ السابعةَ مِن الفصل الرابعِ (في العلَّة) للحديث عنها، ونقل كلامَ أبي البركات الأنباري في الاستدلال بصحَّتِها؛ على أنَّها ساوت العلةَ المتعدّيةَ في المناسبة وزادت عليها بظاهر النقلِ. ثم عرضَ لرأي ابن مالك في منعِ العملِ بها[5].

د. نَقْلُ مسالكِ العلَّةِ النحويَّةِ مِن الأصول الفقهية: وهي عند النحاةِ -كما عند الفقهاء- ثمانيةٌ: الإجماع، والنصُّ، والإيماء، والسَّبْر والتقسيم، والمناسبة أو

---

(١) الاقتراح، ص٢٧٩.

(٢) انظر: لمع الأدلة، ص١٣٢-١٣٨.

(٣) انظر: الاقتراح، ص٣٣٢-٣٣٧.

(٤) عرَّفها ابن الطيب الفاسي في (فيض نشر الانشراح)، ٩٠٨/٢، فقال: «التي لا تتجاوزُ محلَّ النصّ لغيرِه؛ لكونِها محلَّ الحكمِ، أو جزأه، أو وصفَه الخاص به».

(٥) انظر: الاقتراح، ص٢٨٤-٢٨٧.

الإخالة، والشَّبَه، والطَّرد، وإلغاء الفارق[1].

١/٣ آراء القدماء والمعاصرين

نصَّ النُّحاةُ القدماءُ على تلك العلاقة الوثيقة بين أصول الفقه وأصول النحوِ، وأقرُّوا باتباعهم سَنَنَ الأصوليين والفقهاءِ في ما أرادوه مِن وضع أصولٍ للنحوِ العربيّ؛ ويكفي أنَّ واحدًا مِن أوائل النُّحاة الذين شغلتهم فكرةُ وضعِ أصولٍ للتفكير النحويّ، وهو ابنُ جنّي، نصَّ -كما مرّ- في مقدّمة (الخصائص) على ذلك، فقالَ: «وذلك أنَّا لم نرَ أحدًا مِن علماءِ البلدَيْنِ تعرَّضَ لعملِ أصولِ النَّحوِ على مذهبِ أصول الكلامِ والفقهِ»[2]. وقال في نهاية (باب في تخصيص العلة): «وكذلك كتُبُ محمد بن الحسن -رحمه الله- إنَّما ينتزعُ أصحابُنا منها العللَ؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناءِ كلامِه، فيُجمَعُ بعضُها إلى بعضٍ بالملاطفةِ والرّفق»[3].

ثم يصرّح أبو البركات الأنباري -الذي ألَّف كتابَه (الإنصاف في مسائل الخلاف) على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة- بأنَّه قد ألَّفَ أصولَ النَّحو «على حدّ أصولِ الفقهِ، فإن بينهما مِن المناسبةِ مَا لاَ يخفى؛ لأنَّ النحوَ معقولٌ مِن منقولٍ كما أنَّ الفقهَ معقولٌ مِن منقولٍ، ويعلمُ حقيقةَ هذا أربابُ المعرفةِ بهما»[4].

---

(١) الاقتراح، ص٣١٠-٣٣١.

(٢) الخصائص، ٢/١.

(٣) السابق، ١٦٤/١. ومعلومٌ أنَّ ابن جنّي كان حنفيَّ المذهبِ، والأحناف يرون أنَّ العلةَ ركنٌ رئيس في القياس، وما عداها فهي شرائط؛ لذا كان مِن الطبيعيّ أنْ يُعليَ ابنُ جني مِن شأنِ العلَّةِ ويُخصّصَ لها غير باب في كتابه (الخصائص).

(٤) نزهة الألباء، ص٨٢.

ويأتي الجلال السيوطيُّ فيصرّح في مقدمة (الاقتراح) بأنَّ علمَ أصول النحوِ «هو بالنسبةِ إلى النَّحوِ كأصول الفقهِ»[1]، ويقول عن ترتيبه للكتاب: «ورتبتُه على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم»[2]. كما صرَّحَ في نهاية كتاب الإجماع بـ«أنَّ أهلَ العصرِ الواحدِ إذا اختلفوا على قَوْلَيْنِ جازَ لمَنْ بعدهم إحداثُ قولٍ ثالثٍ. هذا معلومٌ مِن أُصولِ الشريعةِ، وأصولُ اللغةِ محمولةٌ على أصول الشريعةِ»[3].

وفي مقابل ذلك، فإنَّ المعاصرين لم تتفق كلمتُهم على أمرٍ سواء؛ فمنهم مَنْ يسلِّم بهذا التأثير دون أنْ يُقلّلَ مِن شأنِ الدرس النحويّ وجهود النُّحاة فيه، ومنهم مَن يذهب إلى أنَّ النُّحاةَ عالةٌ على الفقهاء في هذا المضمار وأنَّهم لم يأتوا بجديدٍ أبدًا، ومِنهم مَن أخذ يُنافِحُ عن النُّحاةِ وأصولِهم ويُنْكِرُ أن يكون للأصوليين أيُّ أثرٍ في هذا، بل شطَّ وبَعُدَ بعضُهم فذهب إلى أسبقيَّة أصول النَّحوِ على أصولِ الفقهِ، وكأنَّه يرى السُّبَّةَ والعارَ في أنْ يتأثَّرَ اللاحقُ (علمُ أصول النحوِ) بغيرهِ مِن العلومِ السابقةِ عليه.

فمن أصحاب الفريق الأول: الأستاذ سعيد الأفغاني، والدكتور محمود أحمد نحلة، والدكتور محمود فجَّال، والدكتور أحمد سليمان ياقوت، والدكتور محمد صالح... وغيرهم كثير.

- يقول الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه **(في أصول النَّحو)**، الذي يعدُّ أوَّلَ المحاولات الحديثة تأليفًا في أصولِ النَّحو: «ولم تنقضِ المئةُ الثانية حتى كان للفقه كتبُه ومذاهبُه وأصولُه، كما كان للدينِ أيضًا كتبه وجدله وأصوله ومتكلِّموه رويدًا رويدًا، وبدأ يدوَّنُ وتنسَّقُ أبوابُه وفصولُه، ثم جاءت بعد

---

(١) الاقتراح، ص٥.
(٢) السابق، ص٧.
(٣) السابق، ص٢٠٢.

الطبقةِ الأولى طبقات، وتميّزت المذاهب فيه بعضها مِن بعضٍ، ثم كانَ لـه أصوله أيضًا. يُقرُّ النُّحاة بأنّهم احتذوا في أصولِهم أصولَ الفقهِ عند الحنفيّة خاصةً»[1]. ويورد كلامًا لابن جني وأبي البركات الأنباري والسيوطيِّ، ثم يقول: «ثم تقرأ في كتبِ النَّحوِ بعد ذلك فترى مصطلحات الثقافة الفقهية تطالعك بين الفينة والفينة... ثم حاكوا الفقهاءَ أخيرًا في وضعِهم للنَّحو أصولًا تشبه أصول الفقهِ، وتكلَّموا في الاجتهادِ فيه كما تكلَّمَ الفقهاءُ، وكان لهم طرازُهم في بناء القواعدِ على السماعِ والقياس والإجماعِ كما بنى الفقهاءُ استنباطَ أحكامهم على السماعِ والقياس والإجماع»[2].

- ويقول الدكتور محمود نحلة في كتابِه **(أصول النَّحو العربي)**: «ولقد كانَ علمُ أصولِ الفقهِ أشدَّ العلومِ الإسلاميّة أثرًا في الدَّرسِ النَّحوي، حتى زحمه الفكرُ اليوناني بتصوراتِه الذهنية ومنطقه الشكلي بعد ثلاثة قرونٍ»، وأخذ يُعدّد مظاهر هذا التأثير، ثم قال: «فلمَّا أن غلبَ الفكرُ اليوناني على الدَّرسِ النّحويّ استطاعَ أن يطوّرَ بعضَ مَا أخذهُ مِن علمِ أصول الفقْهِ مِن أُصولٍ ومصطلحاتٍ، كالقياس والتعريف وطرد الأحكام... إلخ، لكنّه لم يستطع أن يمحوَ أثرَه في جوانب عديدة مِن الدرس النحوي»[3].
- ويقول الدكتور محمود فجَّال في شرحه على الاقتراح، المُسمَّى **(الإصباح في شرح الاقتراح)**: «عُرِفت مسائلُ أصولِ الفقهِ منذُ وضعَ محمد بن الحسن الشيباني (ت١٩٨هـ) كتبَه، ووضعَ محمدُ بن إدريسَ الشافعي (ت٢٠٤هـ) (الرسالة). وكانَ النُّحاةُ يحاولون ترسُّمَ خُطاهُما في ضوءِ هذه الكتبِ

---

(١) في أصول النّحو، ص١٠٠.

(٢) السابق، ص١٠٣-١٠٥.

(٣) السابق، ص١٥-١٧.

وأمثالها»[١].

- ويقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت في كتابه **(ظاهرة الإعراب في النحو العربي)** بعد إيراد كلام طويل عن تاريخ العلمين ونشأتهما: «مِن ذلك كله نجد أنَّ المؤلَّفات النحوية التي اهتمت بالتفريع وقياس الفرع على الأصل، والأشباه والنظائر، وبيان العلل، هذه المؤلَّفات كلها قد كتبها أصحابُها بعد زمن الأئمة الأربعةِ... هؤلاء الأئمة الذين وضعوا علم أصول الفقه وأرْسَوا قواعدَه، وهذا يظهرُ لنا بجلاءٍ أنَّ علم أصول الفقه سبق النحوَ وأصولَه، ومِن ثَمَّ كان الأوّلُ هو المؤثّر في الثاني وليس العكس»[٢].

ويذهب الدكتور محمد سالم صالح مذهبَهم، ويعمدُ إلى عقد مقارنةٍ طويلةٍ بين نشأة العلمين؛ ليصل في النهاية إلى أسبقية الأصول الفقهية وأثرها الواضح في أصولِ النَّحوِ. ثم يقول في نهاية كلامِه: «ومِن هنا أرجّحُ الرأي القائل بأسبقيَّة الأصول الفقهية، وتأثيرها في أصولِ النّحوِ، وهو رأي الكثرة الغالبة مِن الباحثين»[٣].

أمَّا الفريق الثاني (أعني مَن قال بالتأثير الكلي لأصول الفقه في أصول النحو، وأنَّ النُّحاةَ عالةٌ على الأصوليين ولم يأتوا بجديد) فنجد منهم الأستاذ أمين الخولي؛ إذ قالَ في بحث له بعنوان **(هذا النَّحو)**: «والنَّاظرُ في هذه الأصول يرى النُّحاةَ منذ أول الدهرِ قد ربطوا أصولَهم بأصولِ الفقهِ، بل حملوها عليها»[٤].

كذلك يُعَدُّ الدكتور علي أبو المكارم مِن أنصار هذا الفريق؛ فقد حصر أصول النَّحوِ في رافدين فقط، هما: أصول الفقه، والفكر الإغريقي، ولم يتعرَّضْ

---

(١) الإصباح في شرح الاقتراح، ص٧.

(٢) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص١٥٧.

(٣) أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، ص١٠٠.

(٤) هذا النحو، ص٤.

لجهودِ النُّحاة وأصولهم الثابتة قبل التأثُّر بهذين الرافدَيْنِ. قالَ في كتابِه (**تقويم الفكر النّحوي**)، بعد إيراد مسالك العلَّة عند النُّحاةِ: «وجميعُ هذه المسالك منقولةٌ مِن علمِ الأصولِ، بل إنَّ نَقْلَ النحاةِ لم يقف عند ذلك، بل نقلوا إلى التراث النحويّ خلافات الأصوليين في بعضِ هذه المسالكِ أيضًا، **متصوِّرين أنَّ استبدالَ الأمثلة النحويّة بالفقهية كافٍ** لمدِّ هذه الخلافات المصطنعةِ بالحياةِ في مجالات البحث النَّحوي»[1].

ويمثِّل الفريقَ الثالث (أعني مَنْ رفض أنْ يكونَ لأصول الفقه تأثيرٌ في الأصول النحوية) دارسان، اختلف رأيهُما بعضَ الشيء عن الرأيَيْنِ السَّابقَيْنِ؛ فقد رأى الأوَّلُ[2] أنَّ التأليفَ في أصولِ الفقهِ أسبقُ مِن التأليفِ في علم أصول النَّحوِ، كما أنَّه لم ينكر تلاقح العلومِ المتعاصرةِ، ولكنَّه -في دراستِه لأصول النَّحو عند ابن جني- لا يرى أنَّه تأثَّرَ بالفقهاء، ولا بالأحناف منهم بخاصةٍ، وأنَّ ثمَّة وجهَ شبهٍ بين طريقةِ تدوين الحنفية لأصولِهم والطريقة التي دَوَّنَ بها ابنُ جني أصول النَّحوِ، وهي الطريقة الوصفية التاريخيَّة، التي تعني: «أنَّ واضعي هذه الأصول رجعوا إلى مسائل هذا العلم وأحكامه، فلاحظوا أنَّ العلماء السابقين كانوا يبنون حُكْمَهم في هذه المسألة على هذا الأصل، وفي تلك المسألة على ذلك الأصل، وفي ثالثة على أصل ثالث، وهكذا إلى أنِ استَقْرَوْا مسائلَ العلم كلها، وضمُّوا الأصول المتشابهة بعضها إلى بعض، فحصل لهم -نتيجة استقرائهم الشامل وملاحظتهم الدقيقة- مجموعةٌ من أصول هذا العلم ومناهجه»[3]. يقول

---

(١) تقويم الفكر النحوي، ص٢٣٠.

(٢) هو الباحث محمد إبراهيم خليفة في رسالته (أصول النحو في الخصائص لابن جني)، ماجستير دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٢م.

(٣) رأيٌ في أصول النّحو وصلته بأصول الفقه، ص١٠٤.

في دراسته (**أصول النَّحو في الخصائص لابن جني**): «والمهم فيما نحن بصددِه هو أنّي لا أرى في ذلك أنَّ ابن جنّي متأثرٌ بالأحنافِ إلا في طريقةِ التدوين، هذا غايةُ مَا يمكن أن يُقالَ بالنسبة لتأثير أصول الفقهِ في أصولِ النحوِ، على أنَّ كلتا الطريقتين ليستا ملكًا موقوفًا على الفقهاء، وإذن فوجه الشَّبهِ الجامعِ بين علم أصول الفقهِ وعلم أصول النحو هو كونُ منهج التأليف فيهما وصفيًّا تاريخيًّا. ومعلومٌ أنَّ هذا الشبهَ شكليٌّ لا علاقةَ له بصميمِ العلمِ، وهذا الشَّبهُ هو الذي يفسّر لنا أقوالَ الأصوليين من النحاةِ حينما يقرنون علمَ أصول الفقهِ بعلمِ أُصول النحو؛ ليوضحوا لنا طريقتَهم في التأليفِ في علمِ أصولِ النَّحوِ... **هذا -في ما أعتقدُ- كلُّ مَا لعلمِ أصول الفقهِ مِن تأثيرٍ في علمِ أصول النَّحوِ إنْ عُدَّ ذلك تأثيرًا**»[1].

ثم أخذ الباحث يتتبعُ تاريخَ بعضِ الأدلةِ النَّحويةِ كالسماعِ والقياس والاستصحاب؛ في محاولةٍ منه لإثباتِ أصالة هذه الأصول النَّحويةِ[2]، وليخلصَ في الختامِ إلى «أنَّ التشابهَ بين علمِ أصولِ النَّحوِ وعلمِ أصول الفقهِ ينحصرُ في أمرَيْنِ شكليين وسطحيين:

١- طريقة التدوين.

٢- التشابه الشكلي أو اللفظي بين أصول العلمين»[3].

أمَّا الدارسُ الثَّاني[4] فقد عكسَ القضيَّة برُمَّتِها؛ إذ حاول إثباتَ أسبقيَّةِ أصولِ النَّحوِ على أصولِ الفقهِ، وبالتالي فهو ينفي تأثُّرَ أصولِ النحوِ بأُصولِ الفقهِ في

---

(١) أصول النحو في الخصائص لابن جني، ص١٧.

(٢) السابق، ص١٨-٢٠.

(٣) السابق، ص٢٠.

(٤) هو الباحث جمال عبدالعزيز أحمد، في رسالتِه (دور النحو في العلوم الشرعية)، ماجستير دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.

فترةِ النَّشأةِ!

وقد حاول إثباتَ ذلك مِن خلالِ إيرادِ أقوال القدامى والمحدثين حول نَشأةِ أصول النَّحو وأصول الفقهِ، ثم مناقشة آرائهم وتفنيدها، والقول بأنَّ النَّحوَ قد نشأ نتيجةَ ظهور اللَّحن الذي ظهر أول مَا ظهر في عصر النُّبوَّةِ، ثم أعقبه بالحديث عن الأطوار المختلفة التي مرَّ بها النَّحوُ، وأنَّ «كل طورٍ يُلْحظُ فيه الحديث حول أصولِ النَّحوِ، والكلام في العلَّة والتعليل والقياس، والخلاف والاتفاق والتفـرّد حول بعض الأقيسة»[1]، ثم ختمَ الحديث عن هذه الأطوار بقولِه: «بعد وضوحِ هذه الأطوار لا يبقى إلا أنْ نقولَ: إنَّ القائلَ بنشأةِ علمِ أصولِ الفقهِ أولاً لا نُسَلّمُ بقولِه، ثم إنَّ احتجاجَه بأنَّ بداياتِ علم أصول الفقه نشأت على عهد الرسول ﷺ، ويلتمس لذلك براهين مِن أقيسة النبيّ ﷺ... كلٌّ ذلك نُسلّمُ به على ألا يكونَ أصلًا لتفكير النّحاةِ، ويمكنُ الردّ عليه بأنَّ الحديثَ في النحوِ كذلك نشأَ في فترةِ النبوة كما قدَّمنا، وكلٌّ مِن التفكير النحوي والأصولي بدأ فطريًّا على عادةِ العلومِ ثـم اجتهدَ كلٌّ حتى استوى للعلمِ متنُه»[2].

كذلك أخذ يُدلّلُ على أسبقيَّة نشأةِ أصولِ النَّحوِ بالحـديثِ عـن القيـاس النَّحويّ، وأنَّه ظهر منذ زمن ابن أبي إسحق الحضرمي (ت١١٧هـ)، وأوردَ لذلك نماذجَ مِن أقيسةِ نُحاةِ البصرةِ والكوفةِ، وكذلك استدلَّ بأنَّ التعليلَ النحويَّ متقدّمٌ على ظهور كتابِ **(الرسالة)** للإمام الشافعي، والذي هو «قبل أن يكـونَ كتابَ فقهٍ وأصولٍ فهو كتابُ أدبٍ ولغةٍ وثقافةٍ؛ إذ لم تهجنه عجمةٌ، ولم تـدخل

---

(١) دور النحو في العلوم الشرعية، ص٢٧٣.

(٢) السابق، ص٢٧٦.

على لسانِه لُكْنةٌ، ولم تحفظ عليه لحنةٌ أو سقطةٌ»[١]، كما أنَّ العللَ النحويَّةَ بينها وبين العللِ الفقهيَّة فروقٌ، ومِن خلالها يتضحُ أنَّ علل النحاةِ -أيضًا- كانت بعيدةً عن التأثرِ بالعلل الفقهية، وكذلك عن التأثر بِعِلَلِ المتكلّمين[٢].

وخلص الباحث في النّهايةِ إلى أنَّه «قد وضحَ مِن خلالِ عرضِ هذه القضيَّةِ أنَّ أصولَ النحوِ قد سبقت نشأةَ أصولِ الفقهِ، وأنَّ أصولَ النحوِ قد تكلّمَ فيها كثيرون مِن علماء النَّحوِ، وذلك قبل أنْ تظهرَ رسالة الشافعي رحمه الله»[٣].

ثانيًا: أثر المنطق اليوناني في أصول التفكير النحوي

٢/١ تأصيلٌ تاريخيٌّ

يُفرِّق المُنْصِفون مِن الباحثين عند الحديث عن تأثر النُّحاة في أصولِهم بالمنطق اليوناني بين مرحلتين مختلفتين للثقافة العربية:

أمَّا المرحلة الأولى فهي مرحلة النشأة وأصالة التفكير النحوي، وتمتدُّ -كما حدَّدها بعضهم[٤]- قرابة قرنٍ كاملٍ؛ فهي تبدأ منذ نشأة التفكير النحوي، وتنتهي بالخليل بن أحمد الذي يُعَدُّ قِمَّةَ هذه المرحلة في تحديد الأصولِ العامةِ للبحث النَّحوي، ويُلْحَظُ فيها تجرُّدُ التفكيرِ النحويّ مِن التأثُّر بالمنطق الأرسطيِّ، إذ اعتمدت الثقافةُ العربيَّةُ عمومًا، والنحوُ العربيُّ خصوصًا، على النُّصوص المتواترة المنقولة -لا سيما النص القرآني- والمنطقِ العقليّ (لا المنطق الأرسطي)؛ ذلك المنطق الذي منحه اللهُ العربَ واليونانَ وسائرَ الأممِ والشُّعوبِ،

(١) دور النحو في العلوم الشرعية، ص٢٧٧.

(٢) السابق، ص٢٩٢.

(٣) السابق، ص٢٩٩.

(٤) هو الدكتور علي أبو المكارم في كتابِه (تقويم الفكر النحوي)، ص٦٨ وما بعدها.

والذي يعتمدُ على قوانين العقل البشري الطبيعية، التي لا تحتاج إلى برهان أو دليل لإثبات صدقها. وقد أَثْمَرَ ذلك أَوّلَ مَا أَثْمَرَ في جهود الأصوليين مِن الفقهاء: استدلالاً وقياسًا وتعليلًا، ثم لم يلبث أنْ تبعهم النحاةُ في استنباطِ أصولهم النحويَّةِ المختلفة، معتمدين كذلك على التفكير المنطقي، الذي لا ينحصرُ فيما يُنْسَبُ لأرسطو مِن منطقٍ؛ وإنما هو المنطق بمعناه الطبيعي الشامل.

وأكبرُ دليلٍ على أنَّ النُّحاةَ الأوائل قد بنوا في هذه المرحلة أصولَهم ومفاهيمَهم على اعتباراتٍ لُغَويَّةٍ خالصةٍ دون التأثُّر بمنطق أرسطو، هو أنَّهم لم يتطرقوا في مؤلَّفاتِهم إلى الحدود والتقسيمات المنطقيَّة، وإنما كان تصنيفُهم لأنواع الكلم منصبًّا على خصائصِها اللغويَّة خاصة، غير آبهين إلى طرائق المنطقيين في الحدود(١).

أمَّا المرحلة الثانية فهي المرحلة التي تسرَّبت فيها ثقافة اليونان المختلفة إلى العرب، عن طريق حركة الترجمة النشطة التي ازدهرت في عهد الخليفة العبَّاسي المأمون (١٩٨-٢١٨هـ)، الذي كانَ يميلُ في فكرِه إلى الاعتزال، والتعرُّف على ثقافات الآخر، فأسَّس (بيت الحكمة) الذي كان يُعَدُّ آنذاك المظلَّةَ الشرعيَّة لكنوز الفكر اليوناني مترجمةً إلى العربيَّةِ، واختلفَت حينها فئات المجتمعِ الإسلاميّ في تقبُّل هذا الفكر الجديد الوافد إليهم والتأثُّر به، وكانَ النُّحاةُ آخرَ المتأثرين به، بل إنَّ تأثُّرَهم به في تلك المرحلةِ بدا خافتًا غيرَ ملحوظٍ قرابةَ قرنٍ ونصفِ قرنٍ، إلى أنْ توسَّعَ بعضَ الشيء في نهاية القرن الثالث الهجريّ وبدايات القرن الرابع على يدِ النُّحاةِ المتكلّمين، مِن أمثال: ابن السرَّاج، والرُّمَّاني، والفارسي، وابن جني،

---

(١) انظر: أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، ص١٢٨-١٢٩.

والشَّجري، ثم استمرَّ هذا التأثير لدى النُّحاةِ المتأخّرين كابن الحاجب، والجُزولي، وابن مالك، وابن يعيش، وأبي حيان، والرضيّ، والأشموني وغيرهم[١].

والمتتبع لآثارِ نُحاةِ هذه المرحلة يستطيعُ أن يرصدَ بوضوحٍ آثار المنطق اليوناني في أكثر مِن مجالٍ؛ بدءًا مِن مجال الحدود والتعريفاتِ المنطقيَّة[٢]، واعتمادِ النُّحاةِ في عرضهم لمسائل النحوِ وأصولِه على تلك القسمةِ العقليَّة، التي قد يكونُ فيها أحدُ طرفي القسمة لا وجود له في الواقعِ النحوي[٣]، ومرورًا باستخدامِ عددٍ مِن مصطلحات المنطقِ في الأصول النحويَّة، كمصطلحات: الدَّوْر، والدَّفع، والطَّرد، والعكس[٤]، وانتهاءً بتتبعِ مناهج المنطق وقضاياه في القياس والعلة النحويَّة.

جديرٌ بالذكرِ أنَّ بعضَ الباحثين ارتضى تقسيمَ هذه المرحلةِ الثانية إلى مرحلتَيْن منفصلتَيْن، هما:

أ. مرحلةٌ أولى تمتدُّ قرابة قرنٍ ونصفِ قرنٍ؛ حيث تبدأ بتلاميذِ الخليلِ ابن أحمد، وتنتهي بالزجَّاج. ويرى فيها تأثُّرَ النُّحاة وأصولهم بهذا البناء المنطقي الذي تجسَّدَ في مجالات ثلاثة:

- أولها: بعض الأقيسة.
- وثانيها: بعض الحدود.
- وثالثها: بعض التعليلات[٥].

---

(١) انظر: تقويم الفكر النحوي، ص٧٨ وما بعدها؛ والأصول، دراسة إبستيمولوجية، ص٤٤-٥٣؛ وأصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، ص١٣٦.

(٢) انظر ذلك تفصيلاً في: النحو العربي والدرس الحديث: بحثٌ في المنهج، ص٦٩-١٠٥.

(٣) انظر: الأصول، دراسة إبستيمولوجية، ص٥٣.

(٤) انظر ذلك تفصيلاً في القسم الرابع مِن: مصطلحات علم أصول النحو: دراسة وكشَّاف معجمي، ص٨٥-١٢٠.

(٥) تقويم الفكر النحوي، ص٧٨-٨٣.

ب. مرحلة ثانية تبدأ مِن ابن السرَّاجِ وكتابه (الأصول)، وتمتدُّ عبر القرون التالية حتى العصر الحديث، ولعلَّ أبرز سماتها التبعيَّة الكاملة للمنطق، سواءٌ كان في المنهج الكلّي الذي تتبعه المباحثُ النحوية، أو في التفاصيل الجزئية التي يتفرع إليها هذا المنهج، أو في تلك النظرة الشاملة التي يصدر عنها المنهج والتفاصيل جميعًا. ويرى فيها أنَّ تبعيَّة التفكيرِ النحويّ للمنطق الإغريقي في خمسة مجالات، هي:

- أولاً: القياس.
- ثانيًا: التعليل.
- ثالثًا: التعريف.
- رابعًا: طرد الأحكام.
- خامسًا: التأليف(١).

٢/٢ آراء القدماء والمعاصرين

رغم ما يبدو ظاهرًا مِن رفضِ القدماء لتدخُّل (المنطق اليونانيّ) في أصول التفكير النحويّ، مِن خلال ما وصلَ إلينا مِن كلامِهم ومناظراتهم الرافضة لهذه الهيمنة المنطقية الأرسطية؛ فإنَّنا نجد فريقًا آخرَ يتأثر بالمناطقة ويخضعُ لسيطرتهم ويسلك مسلكَهم، لا سيَّما في باب الحدودِ الذي هو مِن الأُسسِ الأولى التي يقوم عليها المنطقُ.

بل يمكنُ القول إنَّ النُّحاةَ أنفسَهم الذين نادوا بهذا الرفض بين النحو والمنطق قد تأثَّروا -كذلك- عن قصدٍ أو غيرِ قصدٍ بأدواتِ المنطق الأرسطيِّ وحدوده في مؤلَّفاتهم النحويَّةِ المختلفةِ(٢).

---

(١) تقويم الفكر النحوي ، ص٩٢-١٠٥.

(٢) لعلَّ ذلك يرجعُ إلى انصهار الفكر اليوناني في فترات متأخّرة داخلَ المجتمعِ العربيّ، وبذلك كان مِن السهل الخلط بين خصائص المنطق الإغريقي والخصائص الذاتية للفكر العربي المنبثق من خلال هذا المنهج الإسلامي القويم.

إنَّ هذا الرفض يتجلَّى لنا في مواقفَ شهيرةٍ وأقوالٍ مأثورةٍ، مثل:

- المناظرة الطويلة التي دارت بين أبي سعيد السّيرافي النحويّ (ت٣٦٨هـ) وأبي بشر متَّى بن يونس المنطقي (ت٣٢٨هـ)؛ وفيها رفضَ السيرافيُّ أنْ يكونَ المنطقُ قياسًا صالحًا للاستخدامِ في العلومِ كَافَّةً وعلى رأسِها النحو، ويقرّر أنَّ النحوَ العربيَّ له منطقُه الداخليُّ الذي ينطلقُ وفقَ معطياتِه اللغوية ومستوياتِه التعبيرية، وهو غيرُ المنطقِ الذي قامت عليه اليونانية. يقول السيرافي في أثنائها: «والنحوُ منطقٌ، ولكنّه مسلوخٌ عنِ العربيّةِ. والمنطقُ نحوٌ، ولكنّه مفهومٌ باللغة، وإنما الخلافُ بين اللفظِ والمعنى أنَّ اللفظَ طبيعيٌّ، والمعنى عقليٌّ»(١).
- إشارة أبي القاسم الزجَّاجي (ت٣٣٧هـ) في كتابِه (الإيضاح في علل النحو)، والتي تدلُّ على الشعور الواضح بالفرق بين النحو والمنطق، وعلى موقفِ النُّحاةِ الرافضِ لتيار المنطق. قال بعد أن ذكرَ حدَّ الاسم: «وإنما قلنا في كلامِ العربِ لأنَّا له نقصدُ وعليه نتكلمُ، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدًّا خارجًا عن أوضاعِ النَّحوِ، فقالوا: الاسم صوتٌ موضوعٌ دال باتفاقٍ على معنى غير مقرونٍ بزمانٍ. وليس هذا مِن ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو مِن كلام المنطقيين وإن كان تعلَّقَ به جماعةٌ مِن النحويين. وهو صحيحٌ على أوضاعِ المنطقيين ومذهبهم لأنَّ غرضَهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاعِ النحو غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ مِن الحروفِ مَا يدلُّ على معنى دلالة غير مقرونٍ بزمانٍ، نحو: (إن) و(لكن) ومَا أشبه ذلك»(٢).
- هجوم أبي عليّ الفارسي (ت٣٣٧هـ) على عليّ بن عيسى الرُّمَّاني

---

(١) المقابسات، ص٧٥. وانظر أيضًا: الإمتاع والمؤانسة، ص٨٦.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص٤٨.

(ت٣٨٤هـ) لمُغالاتِه في اتباعِ المنطق، حتى إنَّه كان يمزجُ النَّحوَ بالمنطق، يقول الفارسيُّ: «إنْ كان النحوُ مَا يقولُه الرُّمانيُّ فليس معنا منه شيءٌ؛ وإنْ كان النحوُ مَا نقولُه نحن فليس معه منه شيءٌ». ويعقّب السيوطي على كلام أبي علي الفارسي هذا: «قلتُ: النَّحوُ مَا يقولُه الفارسيُّ؛ ومتى عهدَ الناسُ أنَّ النحوَ يُمْزَجُ بالمنطق! وهذه مؤلَّفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومَن بعدهما بدهرٍ لم يُعهد فيه شيءٌ مِن ذلك»[١].

وأبو الحسن الرُّمَّاني معذورٌ في تأثُّره الواضحِ بكلام المناطقة، كيف لا وهو معتزليٌّ تلقَّى النحوَ على يدِ شيخِه أبي بكر بن السرَّاج (ت٣١٦هـ)[٢]، الذي يعدُّ فاتحَ مرحلةٍ جديدةٍ -كما سبق- مِن مراحلِ التأثُّر بالمنطق اليوناني؛ إذ انشغلَ به بعد وفاةِ شيخِه المبرّد، كما يقول النديم والقفطي[٣]، وقد قال أبو عبدالله المرزباني في صفةِ كتابِه (**الأصول**): «صنَّفَ كتابًا في النحو سمَّاه (الأصول)، انتزعهُ مِن أبوابِ كتاب سيبويه، وجعل أصنافَه بالتقاسيم على لفظِ المنطقيّين، فأُعجب بهذا اللفظِ الفلسفيون»[٤].

أمَّا المعاصرون فلم يكن حديثُهم عن تأثير المنطق اليوناني في أصول التفكير النحوي فحسب، بل امتدَّ ليشملَ البدايات الأولى للنحو العربيِّ ومراحل نموّه، وانقسموا في ذلك إلى رأيين اثنين: رأيٌ يرى تأثُّرَ النحو العربي وأصول تفكيرِه الكلية منذ النشأةِ بالمنطق الأرسطي، ورأيٌ يقولُ بهذا التأثُّر لكن في مرحلة متأخرةٍ مِن مراحل التفكير النحويّ، أي بعد أن اكتملت حدودُه ومباحثُه.

---

(١) بغية الوعاة، ١٨١/٢.

(٢) السابق، ١٨٠/٢.

(٣) انظر: الفهرست، ١٨١/١-١٨٢؛ وإنباه الرُّواة، ١٤٨/٣-١٤٩.

(٤) إنباه الرُّواة، ١٤٩/٣.

- **أمَّا الرأي الأوَّلُ** فقد ذهبَ إليه بادئَ الأمرِ بعضٌ مِن المستشرقين، ثم لم يلبث أنْ قال به عددٌ مِن الدارسين العرب. وأوَّلُ مَن ذهب إلى ذلك المستشرق الألماني أدالبير ميركس (Adalbert Merx) (ت١٩٠٩م)، في كتابِه المعنون **(تاريخ صناعة النحو عند السريان)**، والذي أكَّدَ فيه أنَّ النُّحاة العرب لم يكونوا ليصلوا إلى ما وصلوا إليه مِن نظريّات نحويَّةٍ، ومفاهيم ومصطلحات غاية في النُّضجِ والاكتمال، دون الرصيد المنطقيّ الفلسفيّ الذي مكَّنَ اليونانيين مِن وضع قوانين لغتهم، واستنباط نظرياتِهم النحوية[١].
- كما يرى المستشرق الفرنسي هانري فلايش (H .Fleisch) في كتابٍ ألَّفه في علم اللغة: «أنَّه مِن الواجبِ أنْ نشيرَ إلى تأثيرٍ يونانيّ في النحوِ العربيّ؛ فقد اقتبسَ الفكرُ النحويُّ العربيُّ مفاهيمَ أصيلة مِن العلمِ اليونانيّ، لا مِن النحوِ اليونانيّ، ولكن مِن منطق أرسطو»[٢].
- ودافعَ الدكتور إبراهيم مدكور في مقال له بعنوان: **(منطق أرسطو والنحو العربي)**، عن وجهةِ نظر ميركس -وإنْ لم يُصرّح باسمه- بل كانَ أكثرَ تعصُّبًا مِن المستشرقين أنفسهم في بيان أثر المنطق اليوناني في العلوم العربية الخالصة، وذكرَ أنَّ أثرَه في النحوِ مِن جانبين: أحدهما موضوعي، والآخر منهجي، «فتأثَّرَ النحوُ العربيُّ عن قربٍ أو عن بُعدٍ بما وردَ على لسان أرسطو في كُتبِه المنطقيَّةِ مِن قواعدَ نحويةٍ، وأُريد بالقياسِ النحويّ أنْ يُحدَّدَ ويُوضعَ على نحو ما حُدّدَ القياسُ المنطقيُّ»[٣]. كما حاول الدكتور مدكور

---

(١) نقلاً عن: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، ص١٢٥؛ وضوابط الفكر النحوي، ١/٥١-٥٢.

(٢) نقلاً عن: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، ص١٢٥؛ والمدارس النحوية لخديجة الحديثي، ص٣١.

(٣) منطق أرسطو والنحو العربي، ص٣٣٩.

إيجادَ فرضيةٍ منطقيَّةٍ بين العربية واليونانية في تلك الفترة المبكِّرة للنحوِ العربيِّ، فمِن «بين واضعيه والمشتغلين به مترجمون اتصلوا بالعربِ ونُحاتِهم وعاشوا معهم؛ فيعقوب الرهاويُّ له شأنُه في وضع النحوِ السريانيّ وهو معروفٌ في الأوساطِ العربيَّةِ، وحنين بن إسحق مترجِمٌ آخَرُ معاصرٌ للخليل وسيبويه، بل وصديق للخليل... ومِن اليسير أنْ نتصوَّرَ أنَّه تبادل في ما تبادلَ معَ الخليل بعضَ القواعدِ النحويَّةِ، خصوصًا وهو يُعزى إليه أنَّه ترجمَ بعضَ كتب الآجرومية اليونانية، وأتمَّ مع ابنِه إسحاق البقيةَ الباقيةَ مِن كُتب أرسطو المنطقية»(١).

- ويذهبُ الأستاذ أنيس فريحة إلى أنَّ قدامى اللُّغويين قد تأثروا في فلسفتهم النحوية بفلسفة أرسطو، يقول: «وقد تأثَّرَ قُدامى اللغويين بأصول المنطق الإغريقي، وبخاصةٍ بفلسفة أرسطو اللغوية»، ويقول في موضعٍ آخر: «وأنتَ إذا درستَ فلسفةَ النحوِ العربيّ وجدتَ أنَّه لا يخرجُ بجوهرِه عن فلسفة أرسطو في اللغة»(٢).
- ويُغرب الدكتور محمد عيد، فيقرِّرُ أنَّ هذه المؤثّرات اليونانية تعودُ إلى مَا قبل زمن الخليلِ بن أحمد، فيذهب إلى أنَّ «كلاًّ مِن عبدالله بن أبي إسحق وعيسى بن عمر كانا مِن الموالي؛ فابن أبي إسحق مولى لآل الحضرميّ، وهم بدورهم موالٍ لبني عبد شمس... وأمَّا الآخر فقد كان مولى لثقيف؛ ولذا سُمّيَ (عيسى بن عمر الثقفي)، بل إنَّ سلسلة النُّحاة مِن عيسى بن عمر إلى أبي الأسود جُلُّها مِن الموالي، فقد توفرت لهم بذلك دواعي الاختلاط

(١) منطق أرسطو والنحو العربي، ص٣٤١. وقد تكفَّلَ بالردّ عليه عبدالرحمن الحاج صالح في مقال له بعنوان (النحو العربي ومنطق أرسطو)، نشره بالعدد الأول مِن مجلة كلية الآداب بالجزائر، عام ١٩٦٥م، وصدَّر به كتابه (منطق العرب في علوم اللسان)، ص٣٥-٨٩.

(٢) نحو عربيَّةٍ ميسَّرة، ص٢٣، ٢٤.

بالأجانب والاتصال بهم»، ويضيف أنَّ الحضرمي وعيسى بن عمر قد عاشا في النصف الأول مِن القرن الثاني للهجرة، وهو -على حدّ قولِه- عصر بداية العلوم بمعناها المنتظم، وقد شاعت آنذاك العلومُ الإغريقية، ومنها (المنطق)، بين الدارسين في العربية[1].

- كما يُقرّرُ الدكتور محمود السعران: «أنَّ النحوَ العربيَّ في مراحلِه الأُولى تأثَّرَ شيئًا مِن التأثُّر بمنطق أرسطو»[2].
- **وأمَّا الرأي الثاني** القائل بتأثيرِ المنطق اليوناني في مراحلَ متأخّرةٍ مِن أصول التفكير النحويّ -وهم جمهرةُ المعاصرين- فقد آمنوا بأنَّ النُّحاة قد تسرَّبَ إلى مؤلَّفاتِهم المنطقُ الأرسطي بدءًا مِن الربعِ الأخير مِن القرن الثالث وبداية القرن الرابع مِن الهجرة، يظهرُ ذلك في كلامِ بعضِ القدماء الرافض لهذا التأثير الأرسطي الجديد، كالسيرافيّ، والزجاجي، وغيرهما، كما يظهر -أيضًا- في تلك الحدود المنطقية، والأدلَّة البرهانية، والمناقشات العِلَليَّة، والمجادلات التي تقوم على أساسِ متطلَّبات العقل لا اللُّغة، والتي اكتظَّت بها مؤلَّفاتُ النُّحاة بدءًا مِن هذه الفترة. ومِن القائلين بذلك:
- الدكتور عبده الراجحي، فقد احتكم إلى الجانبِ التاريخي بادئ الأمرِ فأدَّاه إلى أنَّه لا يمكنُ القطعُ بوجودِ صلةٍ بين النَّحوِ العربيّ والمنطق في المراحل الأولى لتأسيس المنهج، لكنَّ هذا الجانب التاريخي يؤكّدُ في الوقتِ نفسه حقيقة «اتصال النُّحاة بالمنطق منذ القرن الثالث»[3]. ثم إنَّه لمَّا تناولَ بالمقارنةِ الجوانب التي يمكنُ أنْ يلتقيَ فيها النحوُ العربيُّ بمنطق أرسطو،

---

(١) أصول النحو العربي، ص٧١-٧٢.

(٢) نقلاً عن: المدارس النحوية لخديجة الحديثي، ص٣٢. ولم أقف عليه في (علم اللغة) للسعران.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث، ص٦٥.

وهي: (التعريف، والتعليل، وآراء أرسطو في بعض الظواهر اللغوية)؛ وصل في نهاية حديثه عن التعريفِ إلى أنَّ القرنَ الرابعَ يختلفُ اختلافًا كبيرًا، ويؤكّدُ اتصال النُّحاةِ بالمنطق الأرسطي، وبمنهجِه في التعريف[١]. كذلك وصلَ في نهاية حديثِه عن التعليل إلى أنَّ للمسلمين اتجاهًا خاصًّا في العلةِ، «لكنَّ ذلك لا يحجبُ حقيقةَ التأثُّر بالتعليل الأرسطي، وليس مهمًّا أنْ يكونَ تعليلُ النُّحاةِ هو هو تعليلُ أرسطو، ولكنَّ المهمَّ أنَّه كان في أيديهم وتحت بصرِهم حين أخذوا يتناولون ظواهرَ اللغةِ ويضعون لها الأحكام»[٢].

- الدكتور عبدالقادر المهيري، فقد ذهبَ في كتابِه (نظرات في التراث اللغوي العربي) إلى أنَّه «إنْ وجدَ المنطقُ إلى النحو سبيلًا بمقولاتِه ومبادئه وفرضياته فليس ذلك في عهد نشأتِه، وإنما ابتداءً مِن القرنِ الثالثِ حين أصبحَ النحوُ ميدانَ مناقشاتٍ لا حدَّ لها، ومجادلاتٍ هدفها الإقناع على أساس متطلبات العقل لا على أساس مقتضياتِ اللغة»، مقرّرًا أنَّ كلَّ مَن اطَّلعَ وتمعَّنَ في كتب الأصولِ النحويَّةِ سوف يصلُ إلى قناعةِ أنَّها لا تخلو مِن الطابع المنطقي[٣].
- الدكتور تمَّام حسَّان، فقد ذهب في كتابه (الأصول) إلى أنَّ النَّحوَ العربيَّ كانَ خاليًا من آثار الفكر اليونانيِّ طوالَ قرنين مِن الزمان، «فلم يكن يتعاطاه النُّحاةُ مِن قبل؛ مما يشير إلى أنَّ نشأةَ النحو العربي لم تعرف المؤثّرات اليونانية»، كما قرَّرَ أنَّ النُّحاةَ بدأوا يخالطون الفكر اليوناني، ويشتدُّ ساعدهم

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث، ص٧٤.

(٢) السابق، ص٨٨.

(٣) نظراتٌ في التراث اللغوي العربي، ص٩٢.

لاستيعابِه في ظلّ جهود الترجمة التي بدأت في عصر الخليفة العبَّاسي المأمون[1].

(١) انظر: الأصول: دراسة إبستيمولوجية، ص٥٢-٥٣.

الخاتمة

توقَّفَ البحثُ عند رافدَيْنِ اثنين مِن روافد أصول التفكيرِ النحويّ، أحدهما إسلاميُّ الصبغةِ، وهو أصول الفقه، والآخر رافدٌ أوجدته ثقافةُ الانفتاح على معارف الآخر، وهو المنطقُ اليوناني، لكنَّ ثمةَ روافدَ أخرى أَثْرَت وأثَّرت في هذا الجانب المعرفيّ المضيء في علومِ اللغةِ، يضيقُ المقامُ للحديثِ عنها، مثل: علم الحديث، والرجال، وأصول الكلام. ولقد استقرَّ في يقينِ الباحث عددٌ مِن النتائج يختمُ بها البحث، وهي:

لا يُنكر أحدٌ التّلاقحَ بين العلومِ بعضِها ببعض، وواحدةٌ مِن السُّنن الكونيَّةِ أن يتأثر حديثُ العهدِ بقديمِه، خصوصًا إذا كانا صَادرَيْن مِن مشكاةٍ ومنهجٍ واحدٍ وهو المنهج الإسلاميُّ الخالص؛ فإنَّ الأصوليين والنُّحاةَ قد جمعتهم ثقافة عربية واحدةٌ، ومجتمعٌ إسلاميٌّ واحدٌ. ومع ذلك فإنَّه ينبغي الإقرارُ بأنَّ ثمةَ خصوصيَّةً لكلّ علم تتمثلُ في مادته ومباحثِه وقضاياه وطرق التناول.

كما أنَّ النُّحاةَ لم ينكروا أثرَ الفقهِ وأصولِه في أصول التفكير النحويّ، لم ينكر الفقهاءُ والأصوليون أنفسُهم ما للعربيَّة (النحو) مِن أهميةٍ؛ إذ إنَّ مدار بحوثهم متوقفٌ على الأحكام الفقهية المستنبطة مِن مصدري التشريع: القرآن والسُّنة، ولا يمكنُ فهم ذلك إلا بإتقان العربيَّة وسَبْر دقائقها، ومِن ثمَّ فهي فرضُ عين على المجتهد، لا يصحُّ اجتهادُه إلا بها(١).

لعلَّ سببًا مِن أسبابِ هذا التناقضِ الملحوظ عند نُحاةِ القرنِ الرابع الذين نادوا برفض هيمنة المنطق الأرسطي وتدخلِه في مباحث النحو، وقد وقعوا هم أنفسهم في تلك الهيمنة في مؤلَّفاتِهم النحويَّةِ؛ راجعٌ إلى أنَّ الثقافةَ العربية لم تلبث أن امتصَّت هذا الرافد اليوناني الجديد، بل جعلته أساسًا للخلق والابتكار

---

(١) انظر كلام الشاطبي في: الموافقات، ٥/٢٥.

والسعي في دروبٍ لم تَطَأْهَا مِن قبل قدمٌ يونانيّةٌ؛ فأصبح بعد ذلك التطبُّعِ جزءًا مِن هذا الفكر العربي الأصيل، وليس غريبًا عنه أو وافدًا عليه؛ وبذلك كان مِن السهل الخلط بين خصائص المنطق الإغريقي والخصائص الذاتية للفكر العربي المنبثق من خلال هذا المنهج الإسلامي القويم.

مِن الظُّلم بمكانٍ الربطُ المبكّر بين النَّحوِ العربيّ في مراحل نشأتِه الأولى، وبين المنطق الأرسطي؛ وذلك لاعتبارين: تاريخي، ومنهجي. أمَّا الجانب التاريخي فليس لدينا دليلٌ قاطع بمعرفةِ النُّحاة الأوائل واتصالهم بالمنطق الأرسطي، بل إنَّ الخليل بن أحمد لمَّا سألَه أحدهم عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العربِ أخذتَها أم اخترعتها مِن نفسك؟ أجاب: «إن العربَ نطقت على سجيَّتها وطباعِها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنَّه علةٌ لما عللتُه منه»(١). فلم يسأله السائل: عن أيّ قومٍ أخذتها: أعن العرب أم السريان أم اليونان؟ فدلَّ ذلك على عدم تسرُّب الثقافات الأخرى لديهم في تلك الفترة. وأمَّا الجانب التاريخي فلأنَّ منطق أرسطو ينصبُّ اهتمامُه بالصورةِ أكثر مِن المادة، بينما يركّزُ درسُ اللغةِ على المادةِ لا على الصورة، ولو كانَ ثمَّة تأثيرٌ مِن المنطق اليوناني على النحو في تلك المرحلة المبكّرة لابتعدَ النحوُ العربيُّ عن درسِ الواقع اللغويّ، وهذا ما لم نجده في تلك المرحلة.

لا يمكنُ إنكارُ أوجهِ التشابه بين وظائف المنطق اليوناني وأصول التفكير النحويّ، فكما أنَّ وظيفة الأوَّل تتلخصُ في:

١- وضع القوانين العامة التي يعملُ الفكرُ بمقتضاها.

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ص٦٥-٦٦.

٢- تبيين مواطن الزلل في التفكير وأنواع الخطأ وأسبابه.

٣- وصف الطرق المؤدية إلى العلم الصحيح في كلّ نوعٍ مِن أنواع العلم[١].

فكذلك هي وظيفة أصول النَّحو العربي بأدلَّتِه الكلية التي تتفرَّع عنها فروعُه وفصولُه، وبفائدته التي حدَّدها الأنباريُّ في «التعويل في إثبات الحُكم على الحُجَّةِ والتعليلِ، والارتفاع مِن حضيضِ التقليد إلى يفاعِ الاطلاع على الدليل»[٢].

لعلَّ التشابهَ الشكليَّ لبعض الأصول النحويَّةِ مع أصول المنطق اليوناني، أغرى بعضَ الباحثين إلى القولِ بتبعيَّةِ أصول التفكير النحويّ له، فكما أنَّه يوجدُ في الأصول النحوية قياس يوجدُ -أيضًا- في المنطق قياس، وكما يوجد في الأصول تعليلٌ يوجدُ -أيضًا- في المنطق تعليلٌ، وكما يوجدُ في الأصول حدودٌ يوجدُ -أيضًا- في المنطق حدودٌ.

---

(١) انظر: النزعة المنطقية في النحو العربي، ص٢١.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو، ص٨٥.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المصادر والمراجع

١. **الإحكام في أصول الأحكام:** سيف الدين علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ)، تحقيق: عبدالرزاق عفيفي. الرياض: دار الصميعي، ط١. ٢٠٠٣م.

٢. **الإصباح في شرح الاقتراح:** محمود فجَّال. دمشق: دار القلم، ط١. ١٩٨٩م.

٣. **الأصول:** دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو-فقه اللغة-البلاغة): تمَّام حسَّان. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤م.

٤. **أصول السرخسي:** أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت٤٨٣هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م.

٥. **أصول النحو:** دراسة في فكر الأنباري: محمد سالم صالح. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١. ٢٠٠٦م.

٦. **أصول النحو العربي:** محمد عيد. القاهرة: عالم الكتب، ط٥. ٢٠٠٦م.

٧. **أصول النحو العربي:** محمود أحمد نحلة. بيروت: دار العلوم العربية، ط١. ١٩٨٧م.

٨. **أصول النحو في الخصائص لابن جني:** محمد إبراهيم خليفة. ماجستير دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٢م.

٩. **إعلام الموقعين عن رب العالمين:** ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: مشهور حسن. السعودية: دار ابن الجوزي، ط١. ١٤٢٣هـ.

١٠. **الإغراب في جدل الإعراب** (الرسالة الأولى مِن: رسالتان لابن الأنباري): أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ). تحقيق: سعيد الأفغاني. دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.

١١. **الاقتراح في علم أصول النحو:** جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمود سليمان ياقوت. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط١. ٢٠٠٦م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١٢. **الإمتاع والمؤانسة:** أبو حيَّان علي بن محمد التوحيدي (ت٤٠٠هـ تقريبًا)، تصحيح: خليل المنصور. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٩٩٧م.
١٣. **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٢. ٢٠٠٥م.
١٤. **الإيضاح في علل النحو:** عبدالرحمن بن إسحق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك. بيروت: دار النفائس، ط٣. ١٩٧٩م.
١٥. **البحر المحيط في أصول الفقه:** محمد بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: عمر سليمان الأشقر. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط٢. ١٩٩٢م.
١٦. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة:** جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. د.ت.
١٧. **التبصرة في أصول الفقه:** أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو. دمشق: دار الفكر، ط٢. ١٩٨٣م.
١٨. **تقويم الفكر النحوي:** علي أبو المكارم. بيروت: دار الثقافة. د.ت.
١٩. جمع الجوامع في أصول الفقه: عبدالوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم. بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢. ٢٠٠٣م.
٢٠. **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤. ١٩٩٩م.

٢١. دراسة تاريخية للفقه وأصوله والاتجاهات التي ظهرت فيهما: مصطفى سعيد الخن. دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، ط١. ١٩٨٤م.
٢٢. **دور النحو في العلوم الشرعية:** جمال عبدالعزيز أحمد. ماجستير دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.
٢٣. **رأيٌ في أصول النحو وصلته بأصول الفقه:** مصطفى جمال الدين. مقال بدورية (تراثنا)، الصادرة عن مؤسسة آل البيت الأردنية لإحياء التراث. العدد الخامس عشر (السنة الرابعة)، ١٤٠٩هـ.
٢٤. **الرسالة:** محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار الكتب العلمية (طبعة مصوَّرة). د.ت.
٢٥. **شرح اللمع في أصول الفقه:** أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: عبدالمجيد تركي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١. ١٩٨٨م.
٢٦. **طبقات فحول الشعراء:** محمد بن سلاَّم الجمحي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر. جدة: دار المدني، د.ت.
٢٧. **ضوابط التفكير النحوي:** دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاةُ آراءهم: محمد عبدالفتاح الخطيب. القاهرة: دار البصائر، ط١. ٢٠٠٦م.
٢٨. **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم:** أحمد سليمان ياقوت. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م.
٢٩. **علم اللغة:** مقدمة للقارئ العربي: محمود السعران. القاهرة: دار النهضة العربية، د.ت.
٣٠. **الفهرست:** محمد بن أبي يعقوب إسحق، النديم (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: أيمن فؤاد سيد. لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط١. ٢٠٠٩م.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٣١. **في أصول النَّحو:** سعيد الأفغاني. دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ط٣. ١٩٦٤م.

٣٢. **فيض نشر الانشراح مِن روض طيّ الاقتراح:** محمد بن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ)، تحقيق: محمود يوسف فجال. دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط٢. ٢٠٠٢م.

٣٣. **قواطع الأدلَّةِ في أصول الفقه:** أبو المظفَّر منصور بن محمد بن عبدالجبَّار السمعاني (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: عبدالله حافظ الحكمي. الرياض: مكتبة التوبة، ط١. ١٩٩٨م.

٣٤. **قياس العكس في الجدل النحوي:** محمد علي العمري. الرياض: جامعة الملك سعود (كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية)، ط١. ٢٠١٤م.

٣٥. **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة:** محمد عاشور السويح. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط١. ١٩٨٦م.

٣٦. **الكامل في اللغة والأدب:** محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣. ١٩٩٧م.

٣٧. **لمع الأدلة في أصول النحو:** أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: أحمد عبدالباسط. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١. ٢٠١٨م.

٣٨. **اللمع في أصول الفقه:** أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب، ويوسف علي بديوي. دمشق: دار الكلم الطيب، ودار ابن كثير، ط١. ١٩٩٥م.

٣٩. **مبادئ الوصول إلى علم الأصول:** جمال الدين الحسن بن يوسف (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين محمد البقال. بيروت: دار الأضواء، ط٢. ١٩٨٦م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٤٠. **المدارس النحوية:** خديجة الحديثي. الأردن: دار الأمل، ط٣. ٢٠٠١م.
٤١. **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (ت٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١. ١٩٩٥م.
٤٢. **مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمي:** أشرف ماهر النواجي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر. ٢٠٠١م.
٤٣. **المصطلح النحوي:** نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض القوزي. الرياض: جامعة الرياض (عمادة شؤون المكتبات)، ط١. ١٩٨١م.
٤٤. **المقابسات:** أبو حيَّان علي بن محمد التوحيدي (ت٤٠٠هـ تقريبًا)، تحقيق: حسن السندوبي. القاهرة: دار سعاد الصباح، ط٢. ١٩٩٢م.
٤٥. منطق أرسطو والنحو العربي: إبراهيم بيومي مدكور. مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٧، ١٩٥٣م.
٤٦. **منطق العرب في علوم اللسان:** عبدالرحمن الحاج صالح. الجزائر: موفم للنشر، ٢٠١٢م.
٤٧. **الموافقات:** إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور حسن. السعودية: دار ابن عفان، ط١. ١٩٩٧م.
٤٨. **الموطأ:** مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢. ١٩٩٧م.
٤٩. **النحو العربي والدرس الحديث:** بحث في المنهج: عبده الراجحي. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.
٥٠. **نحو عربيَّةٍ ميسَّرة:** أنيس فريحة. بيروت: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٥م.

٥١. **النزعة المنطقية في النحو العربي:** فتحي عبدالفتاح الدجني. الكويت: وكالة المطبوعات، ط١. ١٩٨٢م.

٥٢. **نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء:** أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٨م.

٥٣. **نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه:** المستشرق الفرنسي جيرار تروبو. مقال بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع١. ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨.

٥٤. **نظرات في التراث اللغوي العربي:** عبدالقادر المهيري. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١. ١٩٩٣م.

٥٥. **هذا النحو:** أمين الخولي. بحثٌ بمجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة. المجلد السابع، عدد يوليو ١٩٤٤م.

٥٦. **الوجيز في أصول الفقه:** عبدالكريم زيدان. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م.